قياس اثـــــر تحريـــــر التجـــــارة الخارجية على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في العراق للمدة(2004- 2018)

Measuring the impact of foreign trade liberalization on economic indicators for sustainable development in Iraq for the duration (2004-2018)

شيماء حامد عبود العلواني أ.د نزر ذياب عســـاف السلماني أ.م.د مهند خليفة عبيد المحمدي
Shaimaa78sh@gmail.com dr_nazar54@uoa.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الفلوجة

تاريخ استلام البحث 2020/10/2 تاريخ قبول النشر 2020/11/20 تاريخ النشر 2022/8/1

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة الى قياس اثر تحرير التجارة الخارجية على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في العراق للمدة من 2004–2018، وذلك من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) (Autoregressive distributed lag) للكشف عن العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وبعض مؤشرات التنمية المستدامة (الاقتصادية) باستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews 9) لقياس العلاقة في الاجلين القصير والطويل.

اظهرت الدراسة القياسية ان تحرير التجارة الخارجية له آثار إيجابية على المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة متمثلة بالناتج المحلي الاجمالي والاستثمار اي وجود أثر إيجابي ومعنوي للأجلين القصير والطويل حيث ان زيادة درجة الانكشاف الاقتصادي بنسبة (1%) يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.85) في الاجل الطويل ، اما نموذج الاستثمار يؤدي الانكشاف الاقتصادي الى ارتفاع الاستثمار بنسبة (385.57) في الاجل الطويل، اما نموذج اجمالي الدين الخارجي فقد ارتبط بعلاقة عكسية ومعنوية إذ يؤدي الانكشاف الاقتصادي الى انخفاض الدين الخارجي بنسبة (0.204) في الاجل الطويل.

اهم ما يوصي به البحث تقليل الاعتماد على القطاع الاستخراجي والتحول من اقتصاد يعمل على الاعتماد بالدرجة الاولى على النفط الى اقتصاد قائم على تنويع مصادر الدخل وتنمية القطاعات الانتاجية الزراعية ومنها الصناعية بإستخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة والعمل على ايجاد معالجات وحلول سياسة تجارية واقتصادية يكون الهدف منها العمل على تشجيع المنتجات الوطنية بحيث يمكنها من المنافسة مع باقي المنتجات بالشكل الذي يمكنها من الاعتماد على السلع الاستيرادية لتلافي التشوه الحاصل بالهيكل الاقتصادي وتصحيح الخلل الحاصل في (الصادرات والاستيرادات) .

الكلمات المفتاحية: *التجارة الخارجية ، التنمية المستدامة ، العراق*

Abstract:

This study aims to measure the impact of foreign trade liberalization on some economic indicators of sustainable development in Iraq for the period from 2004 to 2018, by applying the model of self-regression for distribution periods (Autoregressive distributed lag) to reveal the relationship between the liberalization of foreign trade and some indicators of sustainable development (economic) using the statistical program (Eviews 9) to measure the relationship in the short and long term.

The standard study showed that the liberalization of foreign trade has positive effects on economic indicators of sustainable development represented by GDP and investment i.e. a positive and moral impact for the short and long term as the increase in the degree of economic exposure by (1%) The investment model leads economic exposure to a rise in investment by 385.57 in the long term, while the total external debt model has been associated with an inverse and moral relationship, with economic exposure reducing external debt by 0.204 in the long term.

The most important recommendation of the research is to reduce dependence on the extractive sector and shift from an economy that is based primarily on oil to an economy based on diversification of sources of income and development of agricultural productive sectors, including industrial ones using modern technology methods, and work to find trade and economic policy solutions aimed at encouraging national products so that they can compete with other products in a way that enables them to rely on import goods to avoid distortion of the economic structure and correct the imbalance in (exports and imports.

Keywords *: foreign trade , sustainable development . Iraq*

المقدمة:

تحتل التجارة الخارجية مكانة مهمة في الاقتصاد العراقي اذ تمثل شريان الحياة بالنسبة له اذ يعتمد العراق على عوائد الصادرات في تمويل عملية التنمية الاقتصادية وكذلك في تمويل استيراد السلع الاستهلاكية والاستثمارية والوسيطة .

كما تساهم التجارة الخارجية في نقل التكنولوجيا والمعلومات الاساسية التي تستخدم في بناء الاقتصاد وتعزيز عملية التنمية الاقتصادية ، كما تسمح بتحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين العرض والطلب كما تساهم في تعزيز البنى الاساسية من خلال استيراد افضل واحسن ما توصلت اليه العلوم والتكنولوجيا واقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الاخرى المتعاملة معها . وتعتبر علاقة التجارة الخارجية بالتنمية المستدامة من المواضيع المهمة التي أُقترحت حديثاً للنقاش سواء في الاوساط الاقتصادية او السياسية او العلمية وفي مختلف انحاء العالم .

- اهمية البحث:

يعد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات المهمة والمؤثرة في عملية نموّ الاقتصاد العراقي إذ إن إعتماد هذا الاقتصاد على تصدير النفط الخام والمواد الاولية يضع العراق امام تحديات عدّة، حيث تشكل سلعة النفط السلعة الرئيسية للتصدير وتعد عوائدها المصدر الاساسي للإيرادات العراقية التي تلبي إحتياجات الموازنة العامة في شقي الانفاق العام التشغيلي والاستثماري الذي يلبي متطلبات التنمية المستدامة ، وبالتالي فأن دراسة أثر تحرير التجارة الخارجية على مؤشرات التنمية المستدامة يكتسب أهمية فائقة بالنسبة للإقتصاد العراقي .

- مشكلة البحث :

تحظى التنمية المستدامة بأهمية فائقة واولوية تتقدم على الكثير من الاهداف بالنسبة لمختلف دول العالم وقد اهتمت العديد من الدول بدراسة العوامل المؤثرة فيها، والعراق من بين الدول النامية التي تسعى الى تحقيق خطوات على هذا الطريق الا ان ذلك يواجه الكثير من المشكلات والمعوقات التي تتصل بواقع الاقتصاد العراقي .

- فرضية البحث :

تقوم فرضية البحث على (ان تحرير التجارة الخارجية للعراق سوف تترك اثاراً مختلفة على المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة) .

- هدف البحث :

قياس اثر تحرير التجارة الخارجية على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في العراق .

- هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى محورين، تناول المحور الاول الإطار المفاهيمي والنظري لتحرير التجارة الخارجية والتنمية المستدامة ، بينما تناول المحور الثاني قياس وتحليل أثر تحرير التجارة الخارجية على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في العراق للمدة (2004–2018)، فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات.

- حدود البحث:

الحدود الزمانية للبحث هي (2004–2018)

اما الحدود المكانية هي الاقتصاد العراقي

المحور الاول : الاطار النظري للتجارة الخارجية والتنمية المستدامة

1.1: مفهوم التجارة الخارجية

وهي أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات والعلاقات الاقتصادية الدولية المتمثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين البلدان المختلفة فضلاً عن سياسات التجارة التي تنتهجها بلدان العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين البلدان المختلفة. (السريتي،2016 8:).

كما يعرف تحرير التجارة بأنهُ " مجموعة من الترتيبات المتبادلة والمفيدة والمّوجهة لخَفض التعريفة الكمركية او إزالتها وسواها من معوقـــــات التجارة تخفيضاً كبيراً وإلغاء المعاملة التفضيلية في العلاقات التجارية الدولية" (نارليكار ،2008:24).

كما يعرف التحرير بمفهومه الواسع بأنه تخفيض او إزالة وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية وإزالة الاحتكارات وخصخصة مؤسسات القطاع العام العاملة في القطاعات الانتاجية المختلفة، والتي تعمل كلها على تسريح عدد من الوظائف في القطاع العام من جراء تنفيذ برنامج الخصخصة . بالإضافة الى زيادة المنافسة في السوق المحلية من جراء تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية قد تدفع بالمنتجين المحليين الى تحسين كفاءة الانتاج وتعويض أساليب الانتاج التقنية الحديثة على حساب تشغيل العمالة (زروق: 2007: 3–4) .

2.1 : العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

وهنالك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة وإتجاه التجارة الدولية نذكر منها الآتي :(خالد ،2014 :220–221) :

1. ان قيام التجارة الخارجية يتطلب ان يتوفر العلم الكامل بما يجري في الاسواق المختلفة وحيث ان العلم الكامل بأحوال السوق الدولية غير متوفر ،فلا شك ان العامل السياسي يمارس دوراً كبيراً في تحديد الافق المفتوح امام الدول المتعاملة في التجارة الخارجية ،(المستعمرات ،المحميات ،الدول الخاضعة للنفوذ الاجنبي الاقتصادي العسكري) .
2. الشركات المتعددة الجنسيات كنتاج لقوى احتكارات القلة .
3. حجم الدولة او المساحة الجغرافية التي تشغلها، والذي يؤثر في التجارة الخارجية لها من خلال تأثيره على درجة تكامل الموارد الطبيعية بالنسبة للدولة ، بالاضافة الى ما يوفره الحجم من مزايا الانتاج الكبير .

4. سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول وتركز مصادر الثروة في بعضها .

3.1: نظريات التجارة الخارجية

1.3.1 :النظريات الكلاسيكية:

1.1.3.1: نظرية الميزة المطلقة (ادم سميث :**Adam Smith)**

إن اول نظرية متكاملة ظهرت لتفسير قيام التجارة بين البلدان هي نظرية الميزة المطلقة ،وتعود للاقتصادي الاسكتلندي الكبير **Adam Smith** من خلال كتابة بحثه في طبيعة واسباب ثروة الامم سنة 1776 ، وهذه النظرية المستندة على مبدأ تقسيم العمل الدولي تعتمد على وجود فروق واضحة في تكاليف الانتاج بين بلد وآخر من حيث الامكانيات والانتاجية ، وتتلخص هذه النظرية بأن كل بلد يتخصص بإنتاج تلك السلع التي يكون له ميزة مطلقة في إنتاجها . عليه فالتجارة بين البلدان ستكون مفيدة لجميع الاطراف المشاركة فيه (الصرن،2001 :152-153). وقد حاول (ديفيد ريكاردو) تقديم إجابة عن هذا التساؤل من خلال نظرية الميزة النسبية.

2.1.3.1: نظرية الميزة النسبية (**David Recardo**)

قام الاقتصادي الانكليزي المعروف ((David Recardo 1776-1828 بالرد على نظرية آدم سميث وذلك بكتابه المشهور (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) سنة 1817 في القرن التاسع عشر ، من خلال نظريته في الميزة النسبية Comparative Advantage ، إن جوهـــــــــــــر هذه النظرية يتمثل في إحتساب كلفة انتاج الوحدات الاضافية من احدى المنتجات بصيغة التقليل الضروري في انتاج بقية السلع بهذا توضح النظرية الجديدة انه ليس بالضرورة لقيام التجارة بين البلدان ان يتمتع البلد بميزة مطلقة في انتاج سلعة معينة بل ان قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع بين البلدان وليس التكاليف المطلقة ويحقق البلد مكاسب من التجارة حتى لو كانت التكاليف الحقيقية لإنتاج جميع السلع فيه اكبر نسبياً مقارنة مع شركائه التجاريين (جويد ،2013:127) .

2.3.1: نظريات التجارة الدولية الحديثة :

1.2.3.1 : نظرية وفرة عوامل الانتاج (النظرية السويدية هكشر – اولين (Heckscer-Ohin

ان صاحب هذه النظرية الاقتصاديين السويديين هكشر وتلميذه اولين لكن ما جـــــــاء به هـــــكشـــــر يختلف عما جاء به اولين الا انه غالباً ما يتم إدراج مساهمتهما معاً تحت عنوان النظرية الحديثة في التجارة الدولية (عبد القادر،2011: 40) ، تتمثل الفكرة الاساسية لهذه النظرية فيما يأتي :

إن الاختلافات في الوفـــــــــــــرة النسبيـــــــــــــة لعوامـــــــــل الانتـــــــــــــاج بين الدول هي التي تؤدي الي قيام التجارة الدولية اذ ان لكل دولة ميزة نسبية عندما تنتج وتصدر تلك السلـــــــــــــع والتي تحتاج الى عامل الانتاج الأكثر وفرة نسبية فيها وبالمقابل فلن تكون لهذه الدولة الميزة بالنسبة للسلع التي يتطلب إنتاجها الى عامل الانتاج الأكثر ندرة فيها وبالتالي يجب ان يقوم البلد بإستيراد هذه السلع من الخارج .

وبمعنى آخر يمكن إيجاز نظرية (H-O (بما يلي إن إختلاف التكاليف النسبية يرجع الى الاختلاف النسبي بين معطيات البلدان من عوامل الانتاج فالبلد غالباً يكون له ميزة في السلع التي يتطلب عوامل الانتاج الأكثر وفرة نسبية في البلد ، وعلى العكس يكون للبلد غالباً تخلف نسبي للسلع التي يتطلب انتاجها عامل الانتاج الاكثر ندرة نسبية في الدولة . وهكذا

فإنه عند قيام التجارة فأن صادرات كل بلد ستكون من السلع التي تتفوق في إنتاجها على غيرها من البلدان ، وذلك لأن تكلفة إنتاجها وبالتالي اسعارها ستكون منخفضة نسبياً عن الاسعار السائدة في البلدان الاخرى ، اما وارداتها ستكون من السلع التي يحتاج انتاجها الى عوامل انتاجية غير موجودة محلياً او يعاني فيها البلد من عجز نسبي في وفرتها، وبالتالي فأن السبب الاساسي لقيام التبادل الدولي بين بلدين هو امكانية الحصول على السلعة من الخارج بتكلفة ا قل من تكلفة انتاجها محلياً (موسى وآخرون ،2012: 93-94) .

2.2.3.1 : نظرية تشابه الاذواق (نظرية ليندر)

ان جوهر نظرية ليندر التي قدمها الاقتصادي السويدي استيفان ليندر هو اعتماده على جانب الطلب في تفسير ظاهرة التبادل الدولي وإثبات خطأ الاعتماد على جانب العرض ، حيث توصل ليندر الى ان مستويات الدخول الفردية تؤثر على كثافة التجارة الخارجية (كمقياس لحجم التجارة بين الدول) بالنسبة للمنتجات الصناعية .

وفي تفسير ليندر لقيام التجارة الدولية يفرق بين نوعين من السلع :

أ.المنتجات الاولية : إذ يرى ان تبادلها يتم طبقاً للميزة النسبية وان الميزة تتحدد بنسب عناصر الانتاج ،فكثرة عناصر الانتاج يؤدي الى انخفاض اثمانها وانخفاض سعر المنتج بينما قلة عناصر الانتاج تؤدي الى ارتفاع اثمانها وارتفاع سعر المنتج .

ب.السلع المصنوعة : إذ يرى ليندر ان هناك مجموعة من العوامل التي تحدد الصادرات والواردات المحتملة وهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات والواردات الفعلية (عبد القادر ،2011 : 53)

ويمكن القول ان فرضية ليندر قد ثبتت صحتها في الدولة التي ينتمي اليها ليندر وهي السويد ، في حين انه لم يثبت صحتها في بقية الدول الاخرى . ولم تتمكن هذه الفرضية ان تُبين على سبيل المثال السبب في أن بعض الدول التي لاتدين بالمسيحية مثل اليابان وكوريا ، تنتج شجرة عيد الميلاد الصناعية وبطاقات عيد الميلاد وتصدرها الى الخارج ، علما إنهُ لاتوجد اسواق داخلية لهذه السلع في الدول المصدرة . (ابو شرار، 2007: 144-145) .

4.1 : مفهوم التنمية المستدامة **The concept of sustainable development**

أُسِست الامم المتحدة عام 1983 مفوضية العالم للبيئة والتنمية والتي وردت عام 1987 تقريراً بعنوان (مستقبلنا المشترك) الذي يعتبر بمثابة الدستور لعملية التنمية المستدامة فقد نادت رئيسة المفوضية في التقرير بعهد جديد من التنمية الاقتصادية المقبولة بيئياً وأطلق عليها التنمية المستدامة التي تعني بتلبية حاجات البشر ورغباتهم المقبولة ولكن على ان يتم النمو في حدود القدرة البيئية للارض (محارب،2011: 15-16) .

وان مفهوم التنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط ان تقضي إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم إهمال حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي كما تستلزم التنمية المستدامة تحسين اوضاع المعيشة لجميع الناس دون زيادة في استعمال الموارد الطبيعية إلى ما يتخطى استطاعة كوكب الأرض على التحمل وتجري التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات اساسية هي النموّ الاقتصادي وحفظ الموارد الطبيعية وبيئة التنمية الاجتماعية (اهداف التنمية البشرية لعام :2018:1) .

1.4.1 : خصائص التنمية المستدامة :

The characterizes of Sustainable Development

تُعَد عملية التنمية المستدامة عملية شاملة تتميز بالإستمرار والتواصل فضلاً عن ذلك فإنها ذات ابعاد وجوانب متعددة بغية تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وبشرية وبيئية ، وبالتالي فأن لها مجموعة من الخصائص تتمثل في ما يأتي) الركابي:2020:108: (

1. تنمية يعد فيها البعد الزمني هو الاساس فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة تعتمد على تقدير امكانات الحاضر ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن التنبؤ خلالها المتغيرات .
2. تنمية تراعي حق الاجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الارض .
3. تنمية تضع تلبية الاحتياجات الاساسية للافراد من البشر في المقام الاول .

2.4.1: ابعاد التنمية المستدامة :

لقد شهدت الدول النامية منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي تدهوراً في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية، مما أدى بها إلى الاقتراض الخارجي، وهو ما نجم عنه إستنفاذ مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية، ولذلك فقد ازداد الاهتمام بمفهوم التنمية الذي يجسد أبعاداً متعددة ومتصلة فيما بينها، وقد حدد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة المنعقد في "جوهانسبرغ" سنة 2002 الأبعاد الرئيسية لمفهوم التنمية المستدامة في ثلاثة محاور، هي كما يلي: . (بدران ، 2014: 99).

1.2.4.1 : الابعاد الاقتصادية :

يحتوي البعد الاقتصادي الانعكاسات والمؤشرات الحالية والمستقبلية للنشاط الاقتصادي على المحيط الذي ينتج ويستهلك منتجاته به لكامل دورة حياة المنتج . غالباً مايتم تقييم التقدم الاقتصادي من حيث الرعاية الاجتماعية وتسعى العديد من السياسات الاقتصادية عادةٍ لتقوية الدخل . والبحث عن إنتاج اكثر كفاءة واستهلاك السلع والخدمات وإستقرار الاسعار وتحقيق مستوى معين من التوظيف ، فالكفاءة الاقتصادية تساعد على تحقيق اقصى قدر من الدخل الذي يحفز الاجراءات التي من شأنها تحسين المستوى المعاشي لفرد واحد على الاقل دون تأزم الحال لأي شخص آخر(اسماعيل ،2015 : 52).

وتتضمن الابعاد الاقتصادية مايلي: (الريفي ،2018 : 121-119).

1. ايقاف إسراف الموارد الطبيعية : يتمحور دور التنمية المستدامة في الدول المتقدمة الغنية في القيام بأجراء تخفيضات مستمرة في مستويات إستهلاك الطاقة (فمثلاً الولايات المتحدة تستورد اكثر من نصف احتياجاتها من الطاقة ، واي طفل ولد في كَنف ثقافة الولايات المتحدة يستهلك من 30)-50) مرة قدر مايستهلكه الفرد من الطاقة والموارد الطبيعية في المتوسط في بقية دول العالم ، وما يعادل 200 مرة قدر مايستهلكه الفرد في العديد من البلدان النامية. كما اننا لو قارنا بين استهلاك الفرد من الطاقة في الولايات المتحدة مع الهند (التي تقدمت كثيراً حتى انه يمكن تبويبها خارج تبويب الدول النامية) سنجده اعلى ب (33) مرة ،كذلك تعتني الدول المتقدمة بتحقيق مستوى الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية وإجراء تحويل جذري في إسلوب الحياة ، كما تهتم بتغيير انواع الاستهلاك التي تهدد التنوع البيئي في البلدان الاخرى دون ضرورة بإستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالفناء (مثل الحيتان – الغزال المصري الاسود .. الخ .)
2. القضاء على الفقر : فالتنمية المستدامة تعني بالنسبة للدول النامية زيادة مستوى المعيشة لأفراد المجتمع فتآزر في ذلك على حل إشكالية الفقر التي تعدّ أحد اهم العوامل المسببة للتلوث البيئي وكذلك في زيادة النموّ السكاني والمؤدية الى الفقر

والتخلف من هنا فدعوة الدول الصناعية المتقدمة الى تقديم المساعدة للبلدان النامية في القيام بمشروعات التنمية المستدامة هي دعوة اقتصادية في المقام الاول قبل ان تكون مسؤولية أخلاقية وإنسانية .

2.2.4.1: البعد البيئي للتنمية المستدامة :

من التعريفات الشاملة للبيئة انها كل العناصر الحياتية التي توجد حول وعلى وداخل سطح الكرة الارضية من طاقة ومياه وهواء وحيوانات ونباتات ومجتمعات انسانية عندما نقول ان البيئة تقع في بؤرة اهتمام التنمية المستدامة فذلك طبيعي لأنها ظهرت اساسا لكي تحافظ على البيئة ومنع الضرر عنها بوقف العبث البشري بمقدراتها ، والالتزام بقيودها لذا فالبعد البيئي يحتل أهمية كبيرة في سُلَم إهتمامات التنمية المستدامة ويتجلى دورها فيما يلي)الريفي ،2018 :117- 119):

1. منع تجريف التربة وخفض استخدام المبيدات والحدّ من تدمير الغطاء النباتي ومصايد الاسماك : من شروط استدامة الاراضي الزراعية ان نحافظ على سُمُك التربة بمنع التجريف حتى نحافظ على خصوبتها وقدرتها في انبات المزروعات لذا صدرت القوانين والتشريعات التي تُجرم عمليات تجريف التربة او البناء على الاراضي الزراعية ، وايضاً العمل على توفير عوامل الحماية لها من التصحر والتغدق حتى لا تتناقص مساحة الاراضي الزراعية .اما بالنسبة لمصايد الاسماك فيتم وضع المصايد لعمليات الصيد ومنع صيد الزريعة ، ولعل ماقامت به استراليا بمشاركة الامم المتحدة بالتنمية المستدامة في مجال مصايد الاسماك (خير دليل على الفائدة التي تعود علينا من تطبيقها) حيث تمكنت استراليا ونجحت في جعله مورداً مستداماً .
2. حماية الموارد الطبيعية : تتمثل تلك الحماية فيما سبق ذكره في الفقرة السابقة يضاف إليه ان يتم تطبيق معايير الكفاءة على عمليات الاستخدام في الاراضي الزراعية ومصادر المياه واستخدام الاسمدة والمبيدات على حد سواء مع استحداث وسائل تكنولوجية تزيد من الانتاج وتحمي الموارد بمنع تلوث التربة والماء والهواء وبالتالي حماية مصادر الحياة البريّة والبشرية من كل مايهددها .

5.1: العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والتنمية المستدامة

يحتل قطاع التجارة الخارجية موقع ملائم في تحديد ابعاد ومسار مخطط التنمية الاقتصادية، حيث تسهم الصادرات وبشكل مباشر في ازدياد الدخل القومي ، إما الاستيرادات فأن اسهامها يكون بشكل غير مباشرة في ارتفاع الدخل القومي ،وذلك من خلال تمكين الاقتصاد القومي من الحصول على السلع الاستثمارية ومستلزمات الانتاج الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية (هلال ،2014: 112) ، وان العولمة وإزالة العوائق الجمركية ،وإلغاء الحدود وزوال منطق الحدود الجغرافية ، عمل على خلق المساوئ على مدى واسع وكبير ،وازداد معها انخفاض مستويات التنمية لملايين من الناس ، فأن اندماج الاسواق العالمية بأسواق البلدان النامية بمعنى تهميش دور الدول النامية، لأنها لا تمتلك قدرة تنافسية مالية كالتي تستملكها الدول المتقدمة ، وهنا على حســـــــاب الرعاية الاجتماعية ارتفاع معدلات البطالة والتي تتعارض مع اهم القواعد والمبادئ التي تكترث بها،التنمية البشرية المستدامة والمتمثلة بالعنصر البشري (عبير،غفران،2007: 126) ، فتحرير التجارة والبيئة النظيفة هما أهم العوامل الفعالة التي تساهم بدور غاية في الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة. وهي تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على التنمية المستدامة. ويجادل بعض النقاد بأنه نظراً لأن زيادة تحرير التجارة تحفز على زيادة النمو في البلدان النامية، ولا بد أن يؤدي ذلك إلى زيادة التلوث الصناعي والتدهور البيئي. إضافة الى

ذلك، فإن تحرير التجارة يمكن أن يوفر للبلدان النامية حافزاً على إعتماد تكنولوجيات متقدمة وإتاحة إمكانية الحصول عليها، مما قد يوفر طريقة أنظف أو أكثر مراعاة للبيئة .

وتكريساً للتناغم بين تحرير التجارة الدولية ومتطلبات البيئة في إطار التنمية المستدامة ينبغي العمل على تجسيد فكرة التكامل بينهما على اعتبار ان تحقيق حماية البيئة سيسير حتماً الى الحفاظ على الموارد الطبيعة التي تشكل اساس النموّ الاقتصادي وبدوره تحرير التجارة يؤدي الى تنشيط النموّ الاقتصادي لتأمين الحماية للبيئة، وعليه فلا يجب ان تخلق قواعد تحرير التجارة الدولية حاجزاً لحماية البيئة وفي المقابل يجب ان لا تشكل السياسات البيئية حاجزاً أمام تحرير التبادل التجاري (حبيبة ،2017 :134-135)، ولقد تعددت الاقتراحات حول الصلة بين التجارة والبيئة فهناك آراء تقول إن التحرير التجارة سيؤدي الى اهتمام اكثر بالبيئة وفي المحافظة عليها حيث ترمي السياسات التي تنادي بتحرير التجارة الى جعل النشاط الاقتصادي العالمي أكثر فاعلية الامر الذي يعمل على زيادة مستوى دخل الفرد وتحسين مستواه المعاشي ومن ثم زيادة الوعيّ لديه بقضايا البيئة ، وهناك آراء تقول ان تحرير التجارة الخارجية وما ينجم عنها من زيادة في حجم الانتاج يضران بالبيئة والتنمية المستدامة اضرار سلبية (قوديري ،2011 :9) ،حيث ان التجارة الخارجية ليست غاية في حد ذاتها ، بل هي عنصر من عناصر التنمية ويجب ان تكون السياسة التجارية جزء من إطار سياسة متكاملة وان التجارة محرك فعال للتنمية من خلال الدور الذي تزاوله (التوفيق ، زهرة ،2019: 276) .

المحور الثاني : قياس وتحليل اثر تحرير التجارة الخارجية على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في العراق للمدة (2004- 2018)

1.1 : توصيف النماذج المستخدمة في الدراسة

سيتم في هذا المبحث عرض نتائج الاختبارات القياسية الملائمة لاستخراج افضل النتائج ونبدأ بالتوصيف القياسي للبيانات لتحديد اثر تحرير التجارة الخارجية على بعض مؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2018) ، واستخدام التكامل المشترك لتقدير العلاقة التوازنية في الأجلين الطويل و القصير, ووفقاً لمتطلبات الاقتصاد القياسي ان تكون السلسلة الزمنية تتمتع بطول سلسلتها الزمنية، فقد تم تقسيم المدة السنوية الى ربع سنوية، أي اصبحت المشاهدات 60 مشاهدة، بدلاً من 15 مشاهدة، وذلك باستخدام معادلات (DIZ)(صايل ،عناد :2017: 24) :

$$X1 = Zt-1 + 7.5 / 12 (Zt - Zt-1)$$
$$X2 = Zt-1 + 10.5 / 12 (Zt - Zt-1)$$
$$X3 = Zt + 1.5 / 12 (Zt+1 - Zt)$$
$$X4 = Zt + 4.5 / 12 (Zt+1 - Zt)$$

إذ أن :Zt = ترمز إلى قيمة المتغير في السنة . t

Zt – 1: ترمز إلى قيمة المتغير في السنة السابقة للسنة . t

Zt + 1: ترمز إلى قيمة المتغير في السنة اللاحقة للسنة . t

Xi: القيمة الخام للربع i قبل التعديل ، i = 1,2,3,4 .

ووفقاً لمبادئ الاقتصاد القياسي فانه يتطلب ما يلي :-

اولا- توصيف المتغيرات للنماذج المستخدمة، اي تحديد متغيرات النموذج كما في الجدول الاتي:-

جدول 1 توصيف متغيرات الدراسة

المؤشرات	متغيرات الدراسة	الرمز	نوع المتغير
	الانكشاف الاقتصادي	Ee	المتغير المستقل
المؤشرات الاقتصادية	الناتج المحلي اجمالي	GDP	المتغير التابع
	اجمالي الدين الخارجي	DEPT	المتغير التابع
	الاستثمار	INV	المتغير التابع

المصدر : من اعداد الباحثين .

ومن اجل قياس تأثير درجة الانكشاف الاقتصادي في العراق 2004– 2018 على المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة، فان الدالة تأخذ الشكل اللوغاريتمي البسيط الاتي:

$$=f\mathrm{Ln}(X) + EtLnyi$$

حيث ان:

$$= y1\ , y2,\ y3 \ldots . yn\ Lnyi$$

المتغير التابع مؤشرات التنمية المستدامة(المؤشرات الاقتصادية هي الناتج المحلي الاجمالي ، والاستثمار ، واجمالي الدين الخارجي .

LnX = المتغير المستقل درجة الانكشاف الاقتصادي .

Et)) تمثل حد الاخطاء العشوائية

2.2: نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

نلاحظ من الجدول (2) واستنادا إلى القيم الحرجة، أن متغير درجة الانكشاف الاقتصادي مستقر في المستوى الأصلي للبيانات مما يعني إنها متكاملة من الرتبة (1) 1، لان قيمة t (1.73) اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10% ، إما المتغيرات التابعة كالناتج المحلي الاجمالي، والاستثمار، واجمالي الدين الخارجي، فهي غير مستقرة في المستوى الأصلي، لان قيمة t اقل من القيم الحرجة، وتصبح مستقرة بعد اخذ الفروق الأولى للبيانات، أي انها متكاملة من الدرجة الأولى (1)1، وفق الصيغة اللوغاريتمية.

الجدول (2) اختبارات جذر الوحدة للمؤشرات الاقتصادية وفق اختبار **ADF**

المتغيرات	اختبار ديكي فولر المركب (ADF)		درجة التكامل
	المستوى الاصلي للبيانات	الفرق الاول للبيانات	
الناتج المحلي الاجمالي GDP	-1.135031	-1.809583	1(1)
الاستثمار I	-0.954936	-1.862021	(1(1
اجمالي الدين الخارجي DEPT	0.216652	0.424064	(1(1
درجة الانكشاف الاقتصادي Ee	-1.7365	-3.5797	(1(1

	28	11		
	-2.061623	- 0.606163	Level 1%	القيم الحرجة
	-1.946654	-1.946654	Level 5%	
	-1.613122	-1.613122	Level 10%	

المصدر : إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي **(Eviews 9)**

حيث ان بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة ساكنة عند الفرق الاول ، لذلك يتم اختيار نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL)) للكشف عن العلاقة بين المتغير المستقل درجة الانكشاف الاقتصادي والمتغيرات التابعة لمؤشرات التنمية المستدامة كلاً على حده. حيث يمكن تطبيق (ARDL) بغض النظر عن ان متغيرات الدراسة متكاملة من الرتبة(0)1 او متكاملة من الرتبة (1)1 او متكاملة من نفس الرتبة. واستخدامه يساعد على تقدير مكونات الاجلين الطويل والقصير.

3.2 : نتائج تقدير العلاقة بين الانكشاف الاقتصادي والناتج المحلي الاجمالي ((**GDP**

1.3.2: تقدير النموذج الاولي للانحدار الذاتي الامثل **(ARDL)**

يبين الجدول (3) نتائج التقدير الاولي لنموذج (ARDL) الذي يوضح العلاقة بين المتغير المستقل (الانكشاف الاقتصادي) والمتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) اذ نلاحظ ان قيمة R^2 بلغت اعلى من(96%) ، وهذا يعني ان 96% من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الاجمالي تعود الى درجة الانكشاف، وان 4% تمثل تأثير متغيرات اخرى لم تدخل في النموذج، وبلغت قيمة (374.7717 F) وبقيمة احتمالية بلغت (0.000)، وهذا يعني معنوية النموذج المستخدم لتقدير العلاقة في الاجلين القصير والطويل وان درجة الانكشاف تؤثر في الناتج المحلي الاجمالي في العراق، كما نلاحظ من الجدول (3) والملحق (2) ان فترة الابطاء المثلى هي (2) حسب المعايير المستخدمة اذ تم اختيار مدة الابطاء التي تعطي اقل قيمة .

جدول (3) نتائج التقدير الاولي لنموذج **(ARDL)**

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNA(-1)	**2.125536**	**0.121442**	**17.50250**	0.0000
LNA(-2)	**-1.722924**	**0.213531**	**-8.068729**	0.0000
LNA(-3)	**0.514119**	**0.122536**	**4.195654**	0.0001
GDP	**3.2608**	**5.9708**	**0.545370**	0.0078
C	**3.784212**	**10.43204**	**0.362749**	0.7183
R-squared	**0.966475**	**Mean dependent var**		121.2009
Adjusted R-squared	**0.963896**	**S.D. dependent var**		135.6105

S.E. of regression	**25.76732**	**Akaike info criterion**	9.419722
Sum squared resid	**34525.65**	**Schwarz criterion**	9.598937
Log likelihood	**-263.4621**	**Hannan-Quinn criter.**	9.489371
F-statistic	**374.7717**	**Durbin-Watson stat**	1.969180
Prob(F-statistic)	**0.000000**		

المصدر : إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (**Eviews** 9) .

2.3.2: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك بين المتغيرات

نلاحظ من الجدول (4) ان القيمة المحسوبة لإحصاءة F للناتج المحلي الاجمالي تساوي (5.767740)، وهي اكبر من قيمة F الحرجة عند حدها الاعلى عند مستوى معنوية (5%) وهي تساوي (5.73)، مما يعني قبول الفرضية البديلة أي ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل (تكامل مشترك) بين المتغير المستقل والمتغير التابع خلال مدة الدراسة.

الجدول (4) نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين الانكشاف الاقتصادي والناتج المحلي الاجمالي

Test Statistic	**Value**	**K**
F-statistic	**5.767740**	**1**
Critical Value Bounds		
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
10%	**4.04**	**4.78**
5%	**4.94**	**5.73**
2.50%	**5.77**	**6.68**
1%	**6.84**	**7.84**

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج . **((Eviews 9**

3.3.2: نتائج تقدير الاستجابة للمعلمات الطويلة والقصيرة الاجل ومعلمة تصحيح الخطأ

بعد إجراء اختبار الحدود والتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل أي وجود(تكامل مشترك) بين المتغير التابع والمتغير المستقل ، لذلك ينبغي تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعامل تصحيح الخطأ (ECM)، والجدول (5) يوضح تلك النتائج التي تدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين الانكشاف والناتج المحلي، وهذا ما يؤكده معامل متجه تصحيح الخطأ CointEq(−1) لهذا النموذج البالغ (−0.083269) وان القيمة الاحتمالية prob.)) المصاحبة له هي (0.0243) ، وهي قيمة سالبة ومعنوية عند مستوى اقل من (5%)، مما يعني أن (−0.08) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً خلال وحدة الزمن (السنة) لبلوغ التوازن في الأجل الطويل ، أي إن الانكشاف الاقتصادي يتطلب حوالي أقل من سنة (12.5 =0.08÷1) لبلوغ قيمته التوازنية في الأجل الطويل ، أي بمعنى أن المدد السابقة تنحرف عن توازن الأجل الطويل وتُصحح في المدة الحالية (باعتبارها سرعة تعديل) بنسبة (8%). وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان سريعاً نسبياً .

ويستدل من نتائج الجدول (5) ان معامل الانكشاف الاقتصادي له اثر معنوي موجب على الناتج المحلي في الاجل الطويل ، كما وتتفق الاشارة الطردية مع الواقع الاقتصادي، فقد بلغت قيمة المرونة الجزئية في الأجل الطويل (0.854) وهذا يعني أن الزيادة في الانكشاف الاقتصادي في الأجل الطويل بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة

(0.85)، وهذا يعني ان الناتج المحلي في العراق استجاب وبسرعة كبيرة للانفتاح والانكشاف الاقتصادي بعد عام 2003، وهو ما يعني تأثيره في استدامة التنمية ومؤشراتها.

جدول (5) استجابة انموذج الناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير والطويل

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Cointegrating Form				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LN D(D01(-1))	**1.208805**	**0.102854**	**11.752579**	**0.0100**
LN D(D01(-2))	**-0.514119**	**0.122536**	**-4.195654**	**0.0031**
GDP	**0.234543**	**0.000000**	**0.545370**	**0.5878**
CointEq(-1)	**-0.083269**	**0.035881**	**-2.320738**	**0.0243**
Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
GDP	**0.854563**	**0.000001**	**0.590939**	**0.0571**
C	**45.445441**	**127.462187**	**0.356541**	**0.0229**

المصدر : إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (**Eviews 9)**

4.3.2: تحليل نتائج العلاقة بين الانكشاف الاقتصادي والاستثمار

1.4.3.2: التقدير الاولي لأنموذج **(ARDL)**

يبين الجدول (6) نتائج التقدير الاولي لأنموذج **(ARDL)** الذي يوضح العلاقة بين المتغير المستقل (الانكشاف الاقتصادي) والمتغير التابع (الاستثمار)، وان جميع المؤشرات كانت معنوية من خلال المؤشرات الاحصائية، فمثلا قيمة R^2 بلغت اعلى من(96%) ، وهذا يعني ان 96% من التغيرات التي تحدث في الاستثمار تعود الى درجة الانكشاف الاقتصادي، وان 4% من التغيرات تحدث بفعل متغيرات اخرى لم تدخل في النموذج، وبلغت احصاءة F (373.0451) وبقيمة احتمالية بلغت (0.000)، تفسر ان النموذج معنوي ككل، وان درجة الانكشاف الاقتصادي تؤثر في اجمالي تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار) في العراق . كما نلاحظ من الجدول (6) والملحق (2) ان فترة الابطاء المثلى هي (2) حسب المعايير المستخدمة اذ تم اختيار مدة الابطاء التي تعطي اقل قيمة .

جدول (6) نتائج التقدير الاولي لأنموذج **(ARDL)**

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNA(-1)	**2.147636**	**0.119145**	**18.02537**	0.0000
LNA(-2)	**-1.761680**	**0.211647**	**-8.323673**	0.0000
LNA(-3)	**0.542240**	**0.122116**	**4.440354**	0.0000
INV	**-6.79008**	**2.67007**	**-0.254081**	0.8004
C	**10.32293**	**8.219388**	**1.255924**	0.2148
R-squared	**0.966325**	**Mean dependent var**		121.2009
Adjusted R-squared	**0.963735**	**S.D. dependent var**		135.6105
S.E. of regression	**25.82488**	**Akaike info criterion**		9.424185
Sum squared resid	**34680.08**	**Schwarz criterion**		9.603400
Log likelihood	**-263.5893**	**Hannan-Quinn criter.**		9.493834

F-statistic	**373.0451**	**Durbin-Watson stat**	2.004428
Prob(F-statistic)	**0.000000**		

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج (**Eviews 9**)

2.4.3.2: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك بين المتغيرات :نلاحظ من الجدول (7) ان القيمة المحسوبة لإحصاءة F للاستثمار تساوي (6.067546)، وهي اكبر من قيمة F الحرجة عند حدها الاعلى عند مستوى معنوية (5%) وهي تساوي (5.73)، مما يعني قبول الفرضية البديلة أي ان هناك تكامل مشترك بين المتغير المستقل والمتغير التابع خلال مدة الدراسة.

الجدول (7) نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات

Test Statistic	**Value**	**K**
F. Statistic	**6.067546**	**1**
Critical Value Bounds		
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
%10	**4.04**	**4.78**
%5	**4.94**	**5.73**
2.5%	**5.77**	**6.68**
%1	**6.84**	**7.84**

المصدر : إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي(**Eviews 9**)

3.4.3.2: الاستجابة الطويلة والقصيرة الاجل للانكشاف الاقتصادي والاستثمار

يتضح من الجدول (8) ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من الانكشاف الاقتصادي الى الاستثمار، وهذا ما يؤكده معامـــــل متجه تصحيح الخطأ **CointEq(−1)** لهذا النموذج البـــالـــــغ (−0.026114) وان القيمة الاحتمالية (**prob.**) المصاحبة له هي (0.0343) ، وان قيمته سالبة ومعنوية احصائية ، مما يعني أن (−0.02) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً خلال وحدة الزمن (السنة) لبلوغ التوازن في الأجل الطويل ، أي إن الانكشاف الاقتصادي يتطلب حوالي أقل من سنة (50 =1÷0.02) لبلوغ قيمته التوازنية في الأجل الطويل ، أي بمعنى أن المدد السابقة تنحرف عن توازن الأجل الطويل وتُصحح في المدة الحالية (باعتبارها سرعة تعديل) بنسبة (2%). وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان سريعاً نسبياً .

ويستدل من الجدول (8)، ان معامل الانكشاف الاقتصادي له اثر ايجابي على (الاستثمار) في الأجل القصير، كما وتتفق الاشارة الطردية مع الواقع الاقتصادي، فقد بلغت قيمة المرونة الجزئية في الأجل القصير(10.64)، وهذا يعني أن زيادة الانكشاف الاقتصادي في العراق بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة (الاستثمار) بنسبة (1064%)، في حين بلغت المرونة الجزئية (الاستثمار) في الأجل الطويل (385.57) وهذا يعني أن الزيادة في الانكشاف الاقتصادي في الأجل الطويل بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة (الاستثمار) بنسبة (385.57%)، وهذا يعني ان (الاستثمار) في العراق استجاب وبسرعة كبيرة للانكشاف الاقتصادي بعد عام 2003، وهو ما يعني تأثيره في استدامة التنمية ومؤشراتها. وان العراق كان بحاجة الى الاستثمار من المعدات والآلات التي لها دور كبير في استدامة التنمية.

جدول (8) تقدير الاستجابة في قصيرة وطويلة الاجل ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Cointegrating Form				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LN D(A(-1))	**1.706370**	**0.130809**	**13.044757**	**0.0000**
LN D(A(-2))	**-0.999588**	**0.149212**	**-6.699120**	**0.0000**
INV	**10.64534**	**6073.890977**	**1.657701**	**0.1034**
CointEq(-1)	**-0.026114**	**0.012013**	**-2.173728**	**0.0343**
Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
INV	**385.570**	**245317.901217**	**1.571718**	**0.0421**
C	**148054806.96**	**40038009.820**	**3.697856**	**0.0005**

المصدر : إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي **(Eviews 9)**

5.3.2: تحليل نتائج العلاقة بين الانكشاف الاقتصادي اجمالي الدين الخارجي

1.5.3.2: تقدير النموذج الاولي للانحدار الذاتي الامثل **(ARDL)**

يبين الجدول (9) نتائج التقدير الاولي لأنموذج **(ARDL)** الذي يوضح العلاقة بين المتغير المستقل (الانكشاف الاقتصادي) والمتغير التابع (اجمالي الدين الخارجي)، وان جميع المؤشرات كانت معنوية من خلال المؤشرات الاحصائية، فمثلاً قيمة R^2 بلغت اعلى من(96%) ، وهذا يعني ان 96% من التغيرات التي تحدث في اجمالي الدين الخارجي تعود الى درجة الانكشاف، وان 4% من التغيرات بفعل متغيرات اخرى لم تتضمن في النموذج ، وبلغت القيمة الاحتمالية لاحصاءة F (0.000)، وكانت احصاءة (372.700) Fتفسر ان النموذج معنوي ككل، وان درجة الانكشاف الاقتصادي تؤثر في اجمالي الدين الخارجي في العراق، كما نلاحظ من الجدول (9) والملحق (2) ان فترة الابطاء المثلى هي (2) حسب المعايير المستخدمة اذ تم اختيار مدة الابطاء التي تعطي اقل قيمة .

جدول (9) نتائج التقدير الاولي لنموذج**(ARDL)**

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN D01(-1)	**2.140781**	**0.118473**	**18.06980**	0.0000
LN D01(-2)	**-1.747831**	**0.209209**	**-8.354465**	0.0000
LN D01(-3)	**0.531480**	**0.118634**	**4.480012**	0.0000
DEPT	**-2.62008**	**1.95007**	**-0.134389**	0.8936
C	**10.42602**	**13.78932**	**0.756094**	0.4530
R-squared	**0.966295**	**Mean dependent var**		121.2009
Adjusted R-squared	**0.963702**	**S.D. dependent var**		135.6105
S.E. of regression	**25.83642**	**Akaike info criterion**		9.425078
Sum squared resid	**34711.07**	**Schwarz criterion**		9.604293
Log likelihood	**-263.6147**	**Hannan-Quinn criter.**		9.494728
F-statistic	**372.7003**	**Durbin-Watson stat**		121.2009
Prob (F-statistic)	**0.000000**			

المصدر : إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (**Eviews 9)**

2.5.3.2: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك بين المتغيرات: نلاحظ من الجدول (10) ان القيمة المحسوبة لإحصاءة F اجمالي الدين الخارجي تساوي (4.965654)، وهي اكبر من قيمة F الحرجة عند حدها الاعلى عند مستوى معنوية (10%) وهي تساوي (4.94)، مما يعني قبول الفرضية البديلة أي ان هناك تكامل مشترك بين المتغير المستقل والمتغير التابع خلال مدة الدراسة.

جدول(10) نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات

Test Statistic	Value	K
F. Statistic	4.965654	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
%10	4.04	4.78
%5	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
%1	6.84	7.84

المصدر : إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي **(Eviews 9)**

3.5.3.2: نتائج تقدير الاستجابة للمعلمات الطويلة والقصيرة الاجل ومعلمة تصحيح الخطأ

يتضح من الجدول (11) ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من الانكشاف الاقتصادي الى اجمالي الدين الخارجي ، وهذا ما يؤكده معامل متجه تصحيح الخطأ CointEq(−1) لهذا النموذج البالغ (0.075570−) وان القيمة الاحتمالية (:.prob0.0258) ، وان قيمته سالبة ومعنويته احصائية ، مما يعني أن (0.07−) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً خلال وحدة الزمن (السنة) لبلوغ التوازن في الأجل الطويل ، أي إن الانكشاف الاقتصادي يتطلب حوالي أقل من سنة (14 =1÷0.07) لبلوغ قيمته التوازنية في الأجل الطويل ، أي بمعنى أن المدد السابقة تنحرف عن توازن الأجل الطويل وتُصحح في المدة الحالية (باعتبارها سرعة تعديل) بنسبة (7%). وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان سريعاً نسبياً.

ويستدل من الجدول (11)، ان معامل الانكشاف الاقتصادي له اثر سلبي على اجمالي الدين الخارجي في الأجل القصير، كما وتتفق الاشارة العكسية مع الواقع الاقتصادي، فقد بلغت قيمة المرونة الجزئية في الأجل القصير(0.103000 −)، وهذا يعني أن زيادة الانكشاف الاقتصادي في العراق بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض اجمالي الدين الخارجي بنسبة (10.3%)، في حين بلغت المرونة الجزئية لإجمالي الدين الخارجي في الأجل الطويل (0.204−) وهذا يعني أن الزيادة في الانكشاف الاقتصادي في الأجل الطويل بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض اجمالي الدين الخارجي بنسبة (20.4%)، وان القيم الاحتمالية مقبولة احصائياً، وهذا يعني ان اجمالي الدين الخارجي في العراق استجاب وبسرعة كبيرة للانفتاح والانكشاف الاقتصادي بعد عام 2003، وهو ما يعني تأثيره في استدامة التنمية ومؤشراتها. وان العراق استطاع التغلب بسد جزء من ديونه.

جدول (11) تقدير الاستجابة قصيرة وطويلة الاجل ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Cointegrating Form				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LN D(D01(-1))	**1.216351**	**0.102242**	**11.896780**	**0.0000**
LN D(D01(-2))	**-0.531480**	**0.118634**	**-4.480012**	**0.0000**
(DEPT)	**-0.103000**	**0.000000**	**-0.134389**	**0.0236**
CointEq(-1)	**-0.075570**	**0.032937**	**-2.294420**	**0.0258**
Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
DEPT	**-0.204600**	**0.000003**	**-0.135549**	**0.0527**
C	**137.964632**	**164.820237**	**0.837061**	**0.0764**

المصدر : إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (**Eviews 9)**

الاستنتاجات :

1. التجارة الخارجية هي المعاملات التجارية الدولية التي تتم بين الدول، وتتغلب الدول في التجارة الخارجية التي تمتلك موارد اكبر من الدول الاخرى، وبما تمتلكه من ميزة نسبية ومن خلال التصنيع تزداد صادراتها على استيرادها، وتتحقق التنمية الاقتصادية.
2. تعد التنمية المستدامة هدف لابد الوصول اليه والعمل على بلوغـــــه خـــطوة خـــــــطوة من البداية الى النهاية والبداية متمثلة بتحقيق النمو الاقتصادي ، ثم اكمال تلك الخطوات الى طريق التنمية في جميع مفاصل الحياة وصـــــولاً الى الهدف المنشـــود وهي التنميـــــة المستدامـــــة .
3. الاتجاه المستقر لدرجة الانكشاف الاقتصادي خلال المدة من 2004 الى 2018، وكان لهذا الاستقرار في درجة الانكشاف تأثير في ارتفاع واستدامة المتغيرات الاخرى. ووجد ان الناتج المحلي يعتمد بدرجة كبيرة على درجة الانكشاف الاقتصادي وكذلك الحال بالنسبة للاستثمار الاجمالي حيث ترتبط بعلاقة طردية مع مؤشر الانكشاف الاقتصادي، اما الدين الخارجي ادى الانكشاف الاقتصادي الى انخفاضه .
4. اظهرت الدراسة القياسية ان تحرير التجارة الخارجية له آثار إيجابية على المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة متمثلة بالناتج المحلي الاجمالي والاستثمار اي وجود أثر إيجابي ومعنوي للأجلين القصير والطويل حيث ان زيادة درجة الانكشاف الاقتصادي بنسبة (1%) يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.85) في الاجل الطويل

، اما نموذج الاستثمار يؤدي الانكشاف الاقتصادي الى ارتفاع الاستثمار بنسبة (385.57) في الاجل الطويل، اما نموذج اجمالي الدين الخارجي فقد ارتبط بعلاقة عكسية ومعنوية إذ يؤدي الانكشاف الاقتصادي الى انخفاض الدين الخارجي بنسبة (0.204) في الاجل الطويل .

التوصيات :

1. تقليل الاعتماد على القطاع الاستخراجي والتحول من اقتصاد يعمل على الاعتماد بالدرجة الاولى على النفط الى اقتصاد قائم على تنويع مصادر الدخل وتنمية القطاعات الانتاجية الزراعية ومنها الصناعية بإستخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة .
2. العمل على ايجاد معالجات وحلول سياسة تجارية واقتصادية يكون الهدف منها تشجيع المنتجات الوطنية بحيث يمكنها من المنافسة مع باقي المنتجات بالشكل الذي يمكنها من الاعتماد على السلع الاستيرادية لتلافي التشوه الحاصل بالهيكل الاقتصادي وتصحيح الخلل الحاصل في (الصادرات والاستيرادات) .
3. خلق بيئة مناسبة للاستثمار الاجنبي والمحلي تعمل على جذب المستثمرين شريطة ان توظف الايدي العاملة العراقية، لتكون سبباً في وتقليل نسبة البطالة والمحافظة على التنمية المستدامة .
4. العمل على ايجاد معالجات وحلول للسياسة التجارية والاقتصادية يكون الهدف منها تشجيع المنتجات الوطنية بحيث يمكنها من المنافسة مع باقي المنتجات بالشكل الذي يمكنها من الاعتماد على السلع الاستيرادية لتلافي التشوه الحاصل بالهيكل الاقتصادي وتصحيح الخلل الحاصل في (الصادرات والاستيرادات) .

المصادر :

1. ابو شرار،علي عبد الفتاح (2007)، الاقتصاد الدولي النظريات وسياسات ، مطبعة دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة الطبعة الاولى ،عمان.
2. البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2016 .
3. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .
4. جميل، محمد خالد ،(2014)، اساسيات الاقتصاد الدولي ، الطبعة الاولى الاكاديميون للنشر والتوزيع المملكة الاردنية الهاشمية .
5. جويد، رائد فاضل ،(2013) النظرية الحديثة في التجارة الخارجية ،مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، المجلد 5 العدد 17 حزيران .
6. رشاد العصار، وآخرون (2000) التجارة الخارجية ،الطبعة الاولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان الاردن
7. زروق، جمال الدين ،(2007) ،تحرير التجارة الخارجية وآفاق التشغيل في الدول العربية ،صندوق النقد العربي ابو ظبي – الامارات العربية المتحدة العدد(1) .
8. السريتي، السيد محمد احمد (2016) التجارة الخارجية ، الناشر الدار الجامعية – الاسكندرية.
9. شقيري، نوري موسى واخرون (2012)، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الاولى، عمان.
10. صايل ، علي نبع ، عمر ابراهيم عناد (2017) مسار الانفاق العام وقياس اثره في النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (2004-2015) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (9)، العدد (18).
11. الصرن ، رعد حسن (2001)، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي ، الطبعة الاولى الجزء الثاني سلسلة دار الرضا للنشر دمشق– سوريا .
12. الصوص نداء محمد (2008)،التجارة الخارجية ،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع الطبعة العربية الاولى – عمان
13. عبد القادر، السيد متولي(2011)، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات ، طبعة الاولى 2011 ، دار الفكر ناشرون وموزعون – عمان.
14. عوض الله، زينب حسين (1988)، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ،دار المعرفة الجامعية ، اسكندرية
15. عوض، طالب محمد (1995) ،التجارة الدولية نظريات وسياسات ، نشر بدعم معهد الدراسات المصرفية.
16. محارب، عبد العزيز قاسم (2011)، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور اسلامي ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية .
17. مندور، شادية سعودي كمال (2015)، دور التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في اليابان في الفترة (1950-1990) الطبعة الاولى – العربي للنشر والتوزيع – القاهرة.
18. نارليكار، امريتا (2008) ، ترجمة عبدالاله الملاح ،الوجيز في منظمة التجارة العالمية ، مكتبة العبيكان، الطبعة الاولى، المملكة العربية السعودية .